

كسر الحواجز:

**حوار عن تمكين النساء المهمشات العاملات في قطاع النظافة في اليمن**

11 نوفمبر 2023 تعز 9 صباحًا - 12 مساءً

**عدد الحاضرات/ين**  **20** شخصًا **70%** نساء و**30%** ذكور

**الخبراء**  **مسك المقرمي**، رئيسة مؤسسة كفاية وناشطة في مجال حقوق المهمشين

**غدير العدني**، صحفية من فئة المهمشين

**عبده سعيد**، رئيس مؤسسة المستقبل، وموظف في صندوق النظافة

**ميسرة النشاط رانيا عبدالله،** صحفية وعضوة شبكة مكانتي لدعم قضايا المرأة

**ميسرة النشاط**

**رانيا عبدالله،** صحفية وعضو شبكة مكانتي لدعم قضايا المرأة في اليمن التي شكلتها الوكالة الفرنسية لتنمية الإعلام CFI عام 2020، متعاونة مع عدد من المنصات والمواقع المحلية، سكرتير تحرير سابق لمجلة الأسرة.

**الخبراء**

**مسك المقرمي،** رئيسة مؤسسة كفاية التنموية وناشطة في مجال حقوق ودعم المهمشين، لديها مساهمات مجتمعية كوسيطة لحل النزاعات، مساهمة في عملية الدمج المجتمعي في تعز.

**عبده سعيد،** رئيس مؤسسة المستقبل للتنمية، ناشط مدني في قضايا المهمشين، وموظف في صندوق النظافة والتحسين بمحافظة تعز.

**غدير العدني،** صحفية من فئة المهمشين، لديها مواد صحفية منشورة في منصات يمنية حول فئة المهمشين ومعاناتهم واحتياجاتهم.

**محاور الورشة**

* وضع المرأة المهمشة العاملة في مجال النظافة قبل الحرب وبعدها.
* النساء المهمشات العاملات في مجال النظافة.
* القضايا الخاصة بالمرأة المهمشة.
* مجموعات عمل لمناقشة القضايا واقتراح حلول وتوصيات لها.



مجموعات العمل على اقتراح حلول وتوصيات لقضايا النساء العاملات في مجال النظافة - تعز

المقدمة: من ميسرة الورشة

تعاني النساء المهمشات بشكل عام من انتهاكات شتى تطالهن في حياتهن اليومية، وتأتي العنصرية التي يعانين منها على رأس قائمة تلك الانتهاكات وبالأخص النساء العاملات في مجال النظافة في اليمن، حيث أن أغلب النساء العاملات في مجال النظافة يعملن بنظام السُخرة والأجر اليومي، بمقابل زهيد، لا يمكنهن من الإيفاء بمتطلبات الحياة الضرورية، حيث يعلن غالبيتهن أسرهن، جراء اعتمادهن على ما يطلقن عليه وظيفة، وهي ما يمكن اعتباره مجازًا بالنسبة لهن مصدر دخل شبه دائم أو مضمون، إذ لا يعمل غيرهن من الفئات الأخرى في ذات المجال.

وضع يفتح لهن بابًا آخر من فصول معاناتهن كحرمانهن من حقوقهن القانونية المكفولة، وعدم التكفل بتأمين صحي يمكن أن يستفدن منه عند تعرضهن لأي مخاطر ميدانية أو عند المرض، إضافة إلى عملهن في أشد الظروف قساوة دون أي امتيازات مالية أو وقائية، إذ لا يتوقفن عن أداء مهمتهن مهما كانت الظروف، سواء المناخية أو أثناء انتشار الأوبئة والأمراض الموسمية بأنواعها، حيث يعتبرن أكثر عرضة للإصابة من غيرهن، فعند انتشار كوفيد19 استمرت [النساء العاملات بقطاع النظافة](https://mashaker.net/%d8%b9%d8%a7%d9%85%d9%84%d8%a7%d8%aa-%d8%a7%d9%84%d9%86%d8%b8%d8%a7%d9%81%d8%a9%d8%8c-%d9%81%d8%b1%d9%8a%d8%b3%d8%a9-%d8%b3%d9%87%d9%84%d8%a9-%d9%84%d9%81%d9%8a%d8%b1%d9%88%d8%b3-%d9%83%d9%88%d8%b1/) بالعمل بدون أي حماية أو توفير أدوات السلامة والوقاية من الفيروس.

نظرًا لأهمية التطرق لما تعانيه المرأة المهمشة العاملة في قطاع النظافة، دعت منصة أصوات نساء يمنيات عاملات في قطاع النظافة، وناشطات وناشطين، وشخصيات ذات علاقة، وممثلات وممثلين لمكاتب حكومية، وبعض منظمات المجتمع المدني ذات العلاقة بالعمل في الاهتمام بفئة المهمشين للمشاركة في هذه الورشة التي تحمل عنوان "**كسر الحواجز: حوار عن تمكين النساء المهمشات العاملات في قطاع النظافة في اليمن**"، وقد تم اختيار المشاركات والمشاركين بعناية، والاهتمام بتنوع تخصصاتهم حتى يتم إثراء الموضوع والخروج بحلول وتوصيات لعدد من القضايا والمشاكل ذات الصلة بالمرأة المهمشة والعاملات في مجال النظافة على وجه التحديد.

ملخص الورشة

بدأت الورشة في تمام الساعة 9 صباحًا يوم السبت الموافق 11 تشرين الثاني/نوفمبر، وتم في بداية الورشة الترحيب بالحضور والتعريف بالمتحدثات والمتحدثين، وتقديم موضوع الورشة الذي تحور حول تمكين النساء المهمشات العاملات في مجال النظافة عبر ورشة حوار تهدف إلى كسر الحواجز التي تقف في وجه المرأة المهمشة، والتعريف بـ "منصة أصوات نساء يمنيات".

وقد سلط المتحدثون الضوء على مشاكل وقضايا المرأة المهمشة، وإبراز التحديات التي تواجهها النساء المهمشات العاملات في مجال النظافة، والتمييز الذي تتعرضن له، والحرمان من الحقوق القانونية والإدارية، وقد استمرت المداخلات مدة 40 دقيقة.

افتتحتها مسك المقرمي رئيسة مؤسسة كفاية التنموية والناشطة في مجال حقوق المهمشين، والتي تحدثت عن وضع النساء المهمشات قبل الحرب وبعدها وتحديدًا النساء العاملات في مجال النظافة، لافتة إلى إن المهمشات يواجهن انتهاكات مركبة على مستوى الحقوق والحريات وهذا ما يجعلهن أكثر ضعفًا، ويسند ذلك بما اعتبرته التعنت المجتمعي القائم على العادات والتقاليد التي تتعامل مع المرأة المهمشة بدونية وتمييز وهو ما ينعكس على العاملات في مجال النظافة، اللواتي حصرن بهذا العمل كتمييز سلبي لهن ولطاقاتهن، واعتبرته استغلالاً ممنهجاً، فلا حقوق تعطى ولا مقابل يكافئ الجهد المبذول.

**مسك المقرمي: "المهمشات يواجهن انتهاكات مركبة على مستوى الحقوق والحريات وهذا ما يجعلهن أكثر ضعفًا".**

واقترحت المقرمي عددًا من التوصيات التي يمكنها المساهمة في الحل، كتعزيز ثقافة الدمج والتعايش الاجتماعي بين كافة الفئات، والتطبيق العادل لقانون العمل، واعتماد عقود العاملات في مجال النظافة بشكل رسمي، وزيادة ما تتقاضاه العاملة في قطاع النظافة كونها تقوم بعمل شاق، إضافة إلى العمل على برامج مختلفة من قبل الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية لتنمية النساء المهمشات، والقضاء على الأمية بين أوساط النساء المهمشات.

بينما تركز حديث عبده سعيد رئيس مؤسسة المستقبل التنموية والموظف في صندوق النظافة والتحسين حول مشاكل النساء العاملات في مجال النظافة والتحسين، وفي سرديته ذكر عددًا من المشاكل التي عزاها للجانب القانوني والإداري ممثلاً بالصندوق والسلطة المحلية، إذ تواجه النساء العاملات في مجال النظافة تمييزًا في المستحقات التي تعد غير رسمية، وكذا عدم توفير أدوات السلامة والحماية أثناء العمل، إضافة إلى انعدام الالتزام بتطبيق قانون العمل أسوة ببقية المؤسسات حيث لا تمنح النساء إجازات وضع ورضع المولود، ولا حتى إجازات مرضية، يضاف لذلك قلة التأهيل والتدريب على كافة المستويات، وعدم وجود تأمين صحي للعاملات الميدانيات في النظافة.

**عبده سعيد: "تواجه النساء العاملات في مجال النظافة تمييزًا في المستحقات، وكذا عدم توفير أدوات السلامة والحماية أثناء العمل، إضافة إلى انعدام الالتزام بتطبيق قانون العمل أسوة ببقية المؤسسات حيث لا تمنح النساء إجازات وضع ورضع المولود، ولا حتى إجازات مرضية".**

واقترح في مداخلته تفعيل القانون اليمني لحقوق المرأة اليمنية العاملة والتعريف بحقوق المرأة في تشريعات وقانون العمل اليمنية من منظور النوع الاجتماعي، وإلزام المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالعاملات في مجال النظافة والتحسين كصندوق النظافة والتحسين بالعمل على برامج تمكينية للمرأة العاملة في مجال النظافة والتحسين بما يساهم في تحسين دخلها وتعزيز مكانتها الاجتماعية، إضافة إلى التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتوجيه برامج متخصصة في تأهيل وتدريب النساء المهمشات وبالتحديد العاملات في مجال النظافة والتحسين على مهارات ومهن أخرى يمكنها مساعدتها في توفير دخل يضمن الحد الأدنى من الاحتياجات الأسرية الضرورية.

أما غدير العدني الصحفية المهتمة بشؤون المهمشين فكان حديثها حول قضايا النساء المهمشات بشكل عام، حيث أعادت ما يحدث للمرأة المهمشة إلى التاريخ الاجتماعي والثقافي في اليمن المثقل بإرث كبير من المعوقات والصعوبات والنظرات والثقافات، وحتى العادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت ومازالت حتى اليوم تحشر فئة المهمشين عن حياة المجتمع اليمني، الأمر الذي يجعل الأجيال المتعاقبة من هذه الفئة ذوي البشرة السوداء تعيش وسط حالة مزمنة من الاغتراب الاجتماعي والثقافي داخل وطنهم، وهذا أصل ومفتتح كل القضايا كما تحدثت.

**غدير العدني: "ما يحدث للمرأة المهمشة يعود إلى التاريخ الاجتماعي والثقافي في اليمن المثقل بإرث كبير من المعوقات والصعوبات والنظرات والثقافات، وحتى العادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت ومازالت حتى اليوم تحشر فئة المهمشين عن حياة المجتمع اليمني".**

وترى العدني أن هناك حياة مختلفة كليًا عن بقية الفئات المجتمعية تعيشها فئة المهمشين وبالتالي ينعكس ذلك على النساء اللواتي يدفعن الفاتورة كعدم وجود أعمال متعددة، وانعدام السكن الملائم، ووجود الفوارق الاجتماعية على مستوى القول والفعل، وهذه ممارسات على أساس تمييزي ولها وقعها في اتساع الفجوة بين هذه الفئة وبقية الفئات.

وتقترح العمل على تعزيز ثقافة الدمج الاجتماعي والثقافي بين المهمشين وشرائح المجتمع الأخرى، وتفعيل القوانين والقرارات الدولية ومنها قانون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو)، ووضع برامج محددة لتمكين المرأة المهمشة في عدد من المؤسسات الحكومية وعدم حصرها بمجال النظافة والتحسين، كذلك إشراك المرأة المهمشة بمجالات العمل الأخرى بما في ذلك صناعة السلام ومواجهة العنف بأنواعه عبر تخصيص نسبة أو مقاعد من قبل المؤسسات التي تنفذ مشاريع ذات صلة، غضافة إلى توعية المرأة المهمشة العاملة في مجال النظافة والتحسين بحقوقها المكفولة قانونياً أثناء عملها وبالمقابل الذي تستحقه.

بعد مداخلات الخبراء، تم فتح باب النقاش وطرح الملاحظات من قبل المشاركات والمشاركين، وتنوعت مشاركاتهم التي أثرت النقاش أكثر، وكان هناك إجماع بأن هذه الورشة نوعية وهي الأولى من نوعها خُصصت لمناقشة مشاكل النساء العاملات في مجال النظافة، كما أن النساء المهمشات شعرن بأريحية أنهن قدمن الورشة وشاركن فيها.

**كان هناك إجماع بأن هذه الورشة نوعية وهي الأولى من نوعها خُصصت لمناقشة مشاكل النساء العاملات في مجال النظافة، كما أن النساء المهمشات شعرن بأريحية أنهن قدمن الورشة وشاركن فيها.**

تحدث هزاع قائد عن عدم وجود عقود رسمية للعاملات في مجال النظافة، مشيرًا أنهن يستلمن رواتبهن من باب المساعدات والدعم وليس من باب الأجور، وهذا ما يجعلهن على حافة الخطر، بينما ركزت المحامية رغدة المقطري على ضرورة الثقافة القانونية للنساء العاملات في مجال النظافة بحيث يكن على وعي ودراية بما لهن وما عليهن، وبما يضمن تطبيق قانون العمل.

على ذلك شددت رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة في تعز صباح الشرعبي وحملت صندوق النظافة والتحسين المسؤولية تجاه ذلك إضافة إلى المؤسسات والناشطين المهتمين بدعم حقوق المهمشين.

في القسم الثاني من الورشة، تم تقسيم المشاركات والمشاركين إلى ثلاث مجموعات عمل، يترأس كل مجموعة خبير/ة من المتحدثات والمتحدثين، وتم تحديد مشكلات المرأة المهمشة العاملة في قطاع النظافة، والخروج بتوصيات وحلول، وتم مناقشة المقترحات والتوصيات بين المجموعات والخبراء، ثم قامت كل مجموعة باستعراض عملها ومناقشته مع بقية المجموعات.

وخرجت الورشة بمجموعة من التوصيات التي كانت محل توافق مجموعات العمل على أهمية التوعية القانونية ومحاربة الأمية وزيادة الوعي الإداري للعاملات في مجال النظافة كأسس يمكن وفقها أن يكون هناك تمكين ملموس للمرأة العاملة في مجال النظافة، مقترحين وجود برامج متخصصة من قبل المؤسسات الحكومية المعنية والمنظمات المحلية والدولية، وضرورة توجيه التدخلات بما يضمن تحسين وضعيتهن الحقوقية والمالية على المدى القريب والبعيد.

وكانت ريم سعيد، إحدى عاملات النظافة اللواتي حضرن الورشة عبرت عن سعادتها بالحضور والمشاركة في النقاش الذي رأت أنه يخصها، وهذه هي المرة الأولى التي تشارك فيها ريم بما يخص قضيتها، وهو ما كان مثار سعادتها وإعجابها.

ريم وقفت متحدثة أثناء مناقشة مخرجات مجموعة العمل التي شاركت فيها، وتحدثت عن تجربتها وما تعانيه في عملها وتعامل المجتمع معها، وسط تصفيق حار وإشادة واسعة بشجاعتها من قبل الحاضرين والحاضرات.

**التفاصيل**

* **ملخص المداخلات**
* **وضع المرأة المهمشة العاملة في مجال النظافة قبل الحرب وبعدها**

**مسك المقرمي -** رئيسة مؤسسة كفاية التنموية وناشطة في مجال حقوق ودعم المهمشين

في بداية مداخلتها تطرقت مسك المقرمي إلى معاناة المرأة المهمشة، التي تعاني من التهميش المركب والنظرة الدونية تجاهها، والإقصاء من المشاركة سواءً على المستوى السياسي والاجتماعي أو حتى أثناء قيامها بعملها في وظيفتها، حيث لعبت العادات والتقاليد دوراً كبيراً في  تكريس النظرة الدونية والعنصرية ضد النساء المهمشات، حتى أن الأمثال الشعبية تضرب وتخلد العادات السيئة التي تعمل على قمع النساء المهمشات بحيث لا تأخذ حقوقها كونها امرأة سمراء، وكل ذلك حرمها من المشاركة بفاعلية في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، لذا فالمرأة المهمشة تعاني من الثالوث الرهيب، ارتفاع نسبة الأمية بنسبة 95%، والفقر بنسبة 94%، وتعاني من الانتهاكات المتنوعة على مستوى الحقوق بنسبة 95%.

تعاني المرأة المهمشة من الانتهاكات لكونها امرأة أولاً ولكونها امرأة سمراء ثانياً، إذ يتم إقصاؤها من المشاركة بشكل عام لهذين السببين بشكل رئيسي.

فالمرأة المهمشة قبل الحرب كانت ومازالت تعاني من الفقر والأمية والانتهاكات، وعملت الحرب على زيادة تلك الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة المهمشة بسبب نزوح المرأة إلى اماكن المختلفة فيتم انتهاكها كونها امرأة سمراء.

وعند مقارنة واقع المرأة المهمشة قبل الحرب فهي كانت تعمل في أدنى الأعمال إما في قطاع النظافة أو الخدمة في البيوت، ومع الحرب توسعت دائرة الفقر في أوساط النساء المهمشات، وزادت حاجتهن للعمل، لذا فهي تعمل ساعات طويلة بدون أي تطبيق لقانون العمل، أو ما يمكن اعتباره ضامنًا لحقوقها.

كما أن الانتهاكات التي لحقت بالنساء المهمشات زادت في الحرب دون أن تنصفهن الجهات المعنية الحكومية أو منظمات المجتمع المدني المحلية أو المنظمات الدولية العاملة في مجال تمكين للمرأة، وكانت هناك بعض المحاولات الخجولة، فعندما تتعرض النساء المهمشات للانتهاكات فإن الجهات المسؤولة لا تساويها بغيرها من النساء ولا تعطيها حقوقها أو يتم إنصافها وفق القانون، وقد كان لنا العديد من الوقائع التي توثق انتهاكات طالت المرأة المهمشة وأدت إلى ظلمها واضطهادها، من بينها جريمة اغتصاب فتاتين من المهمشين، وأوصلنا القضية للقضاء، لكن للأسف حكم القاضي بحبس الجاني لمدة ستة أشهر فقط، وهذا انتهاك آخر من قبل الجهات التي يفترض أن تعمل على حماية المواطنين، ولكن كون الضحايا من المهمشات فقد تم الاستهانة بها، والتعامل معها بدونية.

إلى جانب عمل المرأة المهمشة الذي يعد مهمشًا في الأساس، أيًا كان، فقد تم تخصيص مجال النظافة كعمل وحيد ومتاح للمرأة المهمشة للعمل فيه، وهذه من الانتهاكات التي طالت النساء المهمشات أنه تم حصرها به، فهي تعمل في الشوارع من أجل التنظيف، دون أدنى حماية أو توفير المواد المعقمة التي تقيها من الأمراض أثناء عملها، أو المواد الوقائية التي تحميها من التعرض لأي مخاطر جسدية أثناء جمع وحمل المخلفات، وهو ما يجب على الجهات المختصة في صندوق النظافة والتحسين توفيره من أدوات ووسائل لحماية العاملات من انتقال العدوى أو التعرض لأي مخاطر أخرى.

إن كثيرًا من النساء تعرضن لمخاطر جسدية ومرضية مباشرة، وتسبب ذلك في أنها تنقل الأمراض والعدوى إلى منزلها وأولادها، وهنا تزيد حجم المعاناة والمأساة التي تطال النساء المهمشات.

كما أن المرأة المهمشة لا تتلقى الرعاية الطبية المجانية، أو التأمين الصحي بحسب قوانين العمل، فقد انتشرت العديد من الأمراض بين النساء المهمشات العاملات في مجال النظافة وأبنائهن كأمراض الكبد، والبلهارسيا، وعند انتشار جائحة كورونا، أصيبت العديد من النساء المهمشات ونقلن العدوى إلى أبنائهن بسبب المخلفات التي تتعاملن معها بدون أدوات السلامة، فهن يقمن بتنظيف المخلفات التي تخرج من المستشفيات، ومن المصانع،  والأسواق، والمنشآت الخاصة والعامة، ولكنهن لم يتلقين جزءاً من حقوقهن في العلاج أو التحصين أو حتى التوعية والتثقيف.

إضافة إلى أن المرأة العاملة في قطاع النظافة لا تأخذ حقها من الإجازات الرسمية والإجازات المرضية، فهي تعمل أثناء الحمل، وتعمل بعد الولادة بعشرة أيام، وهذا انتهاك جسدي كبير لها، كما أنها لا تحصل على راتب شهري أسوةً ببقية القطاعات، وإنما تحصل على أجر يومي مقابل عملها لا يتجاوز 2000 ثلاثة آلاف ريال، زيادة على ذلك لم نرى في مجال النظافة أي مشرفات ميدانيات من النساء، وجميع المشرفين الميدانيين من الرجال فقط، وهو انتهاك يضاف إلى الانتهاك المتأصل بعملهن في نظافة الشوارع والأحياء السكنية.

وتعاني المرأة المهمشة العاملة في قطاع النظافة في فترة الحرب من المخاطر كون أغلب عملها في الشارع، فكانت عرضة للقذائف، وعرضة لمخلفات الحرب دون معرفتها أنها مقذوفات ومخلفات حرب، كما تحملت النساء المهمشات أعباء كبيرة في الحرب على مستوى الإعالة والقيام بدور الأب في كثير من الأحيان نتيجة توقف الأعمال اليومية بسبب المواجهات العسكرية، وخلال هذه الفترة غابت عنهن البرامج التوعوية من قبل المنظمات ومن قبل المبادرات المحلية، حتى على مستوى حضورها في أي أنشطة أو مجالات لا يتم التعريف بها إلا بتعريفات دونية كعاملة نظافة، أو امرأة سمراء، أو امرأة من الطبقة المهمشة، ولا تُعرّف باسمها.

ولابد أن يكون هناك مشاركة فاعلة للمرأة المهمشة، في مختلف المجالات والانخراط بأعمال أخرى، حتى تصل وتشارك بشكل فاعل على الأقل في المجالات التي تشكل غالبيتها كالنظافة، وطموحنا أكبر بأن نصل إلى حد المشاركة في صناعة السلام ويكون لنا حضور في المفاوضات الشاملة.

* **مشاكل المرأة المهمشة العاملة في مجال النظافة والتحسين**

**عبده سعيد -** رئيس مؤسسة المستقبل للتنمية، ناشط مدني في قضايا المهمشين

ربط عبده سعيد مداخلته بالكثافة السكانية في تعز باعتبارها الأعلى من بين كافة المحافظات، ومدى توفر الوظائف للمرأة بشكل عام والمرأة المهمشة على وجه التحديد، ثم تطرق إلى أبرز المشاكل التي تواجه النساء العاملات في مجال النظافة، وكانت المداخلة كالتالي:

على الرغم من الكثافة السكانية للنساء في محافظة تعز التي تعتبر من أكبر المحافظات من حيث الكثافة السكانية، لكن مشاركة النساء في الوظائف العامة والمراكز القيادية لا تتناسب مع نسبة حجمها من حيث الكثافة السكانية، ولا من حيث دورها المحوري في كافة المجالات، ومشاركتها في الحياة السياسية أو في الوظائف الرسمية ما تزال ضئيلة، ففي آخر انتخابات لعضوية المجلس المحلي على مستوى المحافظة لم تصل أي امرأة لعضوية المجلس المحلي.

أما فيما يتعلق بتواجدها في الوظائف العامة على مستوى المحافظة والمديريات ما تزال ضئيلة أيضًا، وذلك حكم يسري على بقية المحافظات اليمنية.

وبالنسبة للمرأة المهمشة يتضاعف إقصاؤها وحرمانها إلى جانب كونها امرأة فهي مهمشة، وكخلاصة فإن المرأة العاملة في مجال النظافة تعاني من مشاكل كثيرة يمكن سردها:

* التعسف والتمييز.
* ضعف التطبيق الواقعي لحقوق المرأة في تشريعات وقانون العمل اليمنية، والخروج بمعالجات تشريعية تنصف المرأة، والتركيز على دراسة حقوق المرأة في تشريعات العمل اليمنية وكيفية تنظيم هذه الحقوق.
* العنصرية والتمييز المركب ضد المرأة المهمشة من جهات العمل في القطاعين العام والخاص.
* انتهاك حقوق المرأة المهمشة من قبل الإدارات التابعة لقطاع النظافة.
* المرأة العاملة في صندوق النظافة والتحسين محرومة من كل الحقوق المكفولة لها المستنبطة من الشريعة الإسلامية والحق القانوني، كحقها في الإجازات (تقليل ساعات العمل أثناء الحمل والولادة والرضاعة)، لكن ساعات العمل تبقى كما هي دون مراعاة لوضعها الصحي.
* إقصاء المرأة السمراء من الحماية القانونية في مكتب الشؤون الاجتماعية والعمل، خاصة العاملات بالأجر اليومي.
* لا يوجد لدى المرأة العاملة في قطاع النظافة تأمين صحي، رغم أنها أكثر عرضة للأمراض الفتاكة.
* عدم توفير أدوات السلامة المهنية.

**وتطرق عبده سعيد إلى وضعية المرأة المهمشة في القانون اليمني:**

نص دستور عام ۱۹۷۱ حق العمل للمواطنين جميعاً على أساس المساواة بينهم، لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة، أو أي فئة، بل إن الدستور كان يلزم الدولة بأن تتخذ التدابير التي من شأنها مساعدة المرأة على الانخراط في مجالات العمل المختلفة، والتوفيق بين واجباتها نحو الأسرة وعملها في المجتمع، التي يُفترض الحصول عليها، خاصة المرأة المهمشة التي يمارس عليها التمييز العنصري المركب.

تواجه المرأة العاملة صعوبات وإشكالات قانونية وإدارية، هذه الصعوبات قد تكون قبل التقديم للعمل أو أثناء العمل، رغم أن المرأة تحظى بعناية المشرع القانوني الدولي والوطني وخاصة تلك التي تلتحق بالعمل في المجتمعات المتشددة، وهذا يستلزم علينا تفعيل دور الحماية القانونية لها.

هذه الإشكالية تظهر من خلال التمييز بين المرأة والرجل في التعيين والتوظيف والترقية، أو في عدم وضع الأحكام وتهيئة بيئة مناسبة لها أثناء العمل نظراً لظروفها الخاصة، وكونها تمر بأحوال خاصة كالحمل والرضاعة وغيرها، وهذا يسبب لها الكثير من المعاناة، ورغم التوجهات الحكومية لدعم مشاركة المرأة في البناء والتنمية، وتحقيق مبدأ تكافؤ الفرص من خلال تفعيل الحماية القانونية للمرأة العاملة في التشريعات اليمنية المتعلقة بالعمل والوظيفة العمومية والخاصة في اليمن التي تسهم في تمكين المرأة، ومشاركتها في العمل إلا أن المرأة المهمشة لم يتحسن وضعها على الإطلاق، وكانت مستثناة من الامتيازات الوظيفية، والإجازات المكفولة عند الإنجاب والرضاعة وحتى المرض، وأنكى من ذلك أننا وثقنا في تعز نساء عاملات في مجال النظافة عملن حتى آخر أيام حملهن، وهناك حالة جاءها المخاض وهي تؤدي عملها في أحد الشوارع.

* **المشاكل والقضايا المتعلقة بالمرأة المهمشة**

**غدير العدني-** صحفية من فئة المهمشين

يصل عدد النساء المهمشات في اليمن إلى 1.200.000 امرأة من إجمالي عدد المهمشين في اليمن البالغ عدد 3.500.000 نسمة على مستوى اليمن، وفق إحصائيات الأمم المتحدة، يسكن الأغلبية العظمى منهم في أكواخ مبنية من الصفيح على أرض معظمها ليست ملكهم، وعلى مجاري السيول أو أطراف القرى أو في مناطق معزولة داخل المدن لا يختلط معهم الآخرون.

وتعاني المرأة المهمشة من تمييز مزدوج الأول لأنها امرأة، والثاني لأنها تنتمي سلالياً لفئة المواطنين السود التي أصبح يطلق عليهم مجازاً بالمهمشين، ناهيك أنها تتحمل أعباء الحياة الأسرية في حال زواجها بمهمش، وليس كما هو حال المرأة اليمنية التي ينفق عليها زوجها أو والدها وإخوانها حتى تتزوج، والغالبية العظمى هي من تتحمل مسؤولية نفسها وأسرتها.

**أهم القضايا التي تقف عائقاً في حياة المرأة المهمشة:**

* التاريخ الاجتماعي والثقافي في اليمن مثقل بإرث كبير من المعوقات والصعوبات والنظرات والثقافات، وحتى العادات والتقاليد الاجتماعية التي كانت ومازالت حتى اليوم تحشر فئة المهمشين عن حياة المجتمع اليمني، الأمر الذي يجعل الأجيال المتعاقبة من هذه الفئة ذوي البشرة السوداء تعيش وسط حالة مزمنة من الاغتراب الاجتماعي والثقافي داخل وطنهم، وعليه نوجز بعض العوامل التي مازالت حتى اليوم تسحب هذا الإرث اللا إنساني على حياة المهمشين بشكل عام وعلى المرأة المهمشة بشكل خاص:
  + تصل نسبة الأمية وسط النساء المهمشات إلى 94% تقريبًا، ونسبة 6% منهن فقط حصلن على فرصة التعليم، ووصلن إلى المراحل الأساسية والثانوية ونسبة 1% استطعن مواصلة التعليم الجامعي.
  + النظرة الدونية والتمييز القائم ضدهن من قبل المجتمع خلق العديد من المشاكل الاجتماعية غير الأخلاقية منها: "التحرش الجنسي، العنف اللفظي، الاغتصاب، العنف الجسدي".
  + السكن غير الملائم للعيش الآدمي فمعظم النساء المهمشات يسكن في أكواخ من الصفيح تفتقر إلى كل الخدمات الصحية والعامة مما يجعلهن غير قادرات على الظهور بمظهر لائق أو مواكبة التطور المتسارع على الأرض.
  + فقدان الحقوق المدنية والاقتصادية من قبل الحكومات المتعاقبة وكذلك من قبل المكونات النسائية الفاعلة في اليمن.
  + غياب الحماية القانونية والاجتماعية للنساء المهمشات حيث تغيب كل القوانين والأعراف الاجتماعية في القضايا التي تكون أحد طرفها من النساء المهمشات.
  + العزلة الاجتماعية المفروضة عليهن منذ زمن طويل وتعاطي كل النساء مع هذه التوجهات مما خلق العزلة وعدم الاندماج بين النساء بشكل عام.
  + الزواج المبكر وسط النساء المهمشات بسبب تدني الوعي لدى أولياء الأمور، وسوء الأوضاع المعيشية.
  + الفقر أو انعدام المهارات الحرفية والمشاريع الصغيرة والمتناهية الصغر التي أدت إلى ارتفاع ظاهرة التسول وسط النساء المهمشات في الأسواق والشوارع والأرياف.
  + انعدام الفرص أمام النساء المهمشات في مختلف المجالات ما عدا العمل في مجال النظافة بالأجر اليومي (نظام السُخرة) باستثناء نسبة ضئيلة جداً.

كماتتعرض النساء المهمشات للاعتداءات المتكررة تصل حد الضرب ورغم أنه سلوك دخيل على العرف والعادات والتقاليد في اليمن، حيث أن من يعتدي على امرأة يعتبر عيباً أسودا، لكن بعد اندلاع الحرب في 2015 نتفاجأ بارتفاع نسبة العنف الاجتماعي ضد النساء المستضعفات بشكل ملفت، ومن بينهن المهمشات، دون وضع أي اعتبار للجانب الإنساني والأخلاقي، أو حتى العرف القبلي، إذ ما يمارس ضد النساء المستضعفات يعد تمييزاً ممنهجاً وانتهاكاً صارخاً لحقوق الإنسان.

* **أبرز التوصيات التي خلص إليها المتحدثون**

في نهاية مداخلة كل متحدث من المتحدثين الثلاثة، خلص كل منهم إلى توصيات مقتضبة تأكيدًا لما تناولوه أثناء مداخلاتهم، ووفقًا لسياق الطرح الذي قدمه كل واحد منهم.

**مسك المقرمي**

* تعزيز ثقافة الدمج والتعايش الاجتماعي بين كافة الفئات.
* تطبيق قانون العمل، وترسيم عقود العاملات في قطاع النظافة، وزيادة ما تتقاضاه العاملة في قطاع النظافة كونها تقوم بعمل شاق.
* عمل برامج مختلفة من قبل الجهات الحكومية والمنظمات المحلية والدولية لتنمية النساء المهمشات، والقضاء على الأمية بين أوساط النساء المهمشات.

**عبده سعيد**

* تفعيل القانون اليمني لحقوق المرأة اليمنية العاملة والتعريف بحقوق المرأة في تشريعات وقانون العمل اليمنية من منظور النوع الاجتماعي.
* التعرف على معوقات التطبيق الواقعي لحقوق المرأة في تشريعات العمل اليمنية والخروج بمعالجات تشريعية تنصف المرأة (خاصة المرأة المهمشة التي يمارس بحقها التمييز العنصري المركب.
* التركيز على دراسة حقوق المرأة في تشريعات وقانون العمل اليمنية وكيفية تنظيم هذه الحقوق وممارستها من جانب المرأة، ومقارنة ذلك بتشريعات مماثلة في بعض الدول.
* إلزام المؤسسات الحكومية ذات العلاقة بالعاملات في مجال النظافة والتحسين كصندوق النظافة والتحسين بالعمل على برامج تمكينية للمرأة العاملة في مجال النظافة والتحسين بما يساهم في تحسين دخلها وتعزيز مكانتها الاجتماعية.
* التنسيق مع مؤسسات المجتمع المدني والمنظمات الدولية لتوجيه برامج متخصصة في تأهيل وتدريب النساء المهمشات وبالتحديد العاملات في مجال النظافة والتحسين على مهارات ومهن أخرى يمكنها مساعدتها في توفير دخل يضمن الحد الأدنى من الاحتياجات الأسرية الضرورية.

**غدير العدني**

* العمل على تعزيز ثقافة الدمج الاجتماعي والثقافي بين المهمشين وشرائح المجتمع الأخرى.
* تفعيل القوانين والقرارات الدولية ومنها قانون اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة(سيداو).
* تعزيز ثقافة الاندماج والتعايش مع المهمشين خاصة النساء.
* تخصيص نظام الكوتا للنساء في المؤسسات والمرافق الحكومية.
* وضع برامج محددة لتمكين المرأة المهمشة في عدد من المؤسسات الحكومية وعدم حصرها بمجال النظافة والتحسين.
* إشراك المرأة المهمشة بمجالات العمل الأخرى بما في ذلك صناعة السلام ومواجهة العنف بأنواعه عبر تخصيص نسبة أو مقاعد من قبل المؤسسات التي تنفذ مشاريع ذات صلة.
* توعية المرأة المهمشة العاملة في مجال النظافة والتحسين بحقوقها المكفولة قانونياً أثناء عملها وبالمقابل الذي تستحقه.
* **مشاركة ومداخلات الحضور**

عند فتح باب النقاش والمداخلات من قبل الحضور تحدث **هزاع قائد - نائب مدير صندوق النظافة والتحسين بتعز** عن عدد من النقاط المرتبطة بالموضوع:

* + ساهمت الحكومات السابقة ممثلة في رئاسة الوزراء بعد عام 2011 بالضغط على بعض محافظي المحافظات من أجل توظيف بعض العمال بشكل رسمي، إلا إن ذلك لم يتم إلا على الباب الأول من الأجور، فالكثير منهم اليوم على الباب الرابع الذي هو باب المساعدات والدعم، بمعنى إذا انقطعت المساعدات والدعم انقطعت رواتب عمال النظافة التي لا تتجاوز مبلغ 60000 ألف ريال يمني، وبعد الضرائب يحصل العمال على 55000 ألف ريال يمني، وهناك قصور من صندوق النظافة بالفعل، لكن من ساهم في هذا القصور هم القائمين في السلطة.
  + بشكل عام يفتقر العمال والإداريون في صندوق النظافة والتحسين للتأمين الصحي، وعدم توفير أدوات سلامة لأنها بمبالغ باهظة.
  + في الوظيفة العامة المرأة المهمشة ليس لها العمل إلا في قطاع النظافة للأسف، حيث بلغ عدد النساء المهمشات العاملات في الميدان بقطاع النظافة بمدينة تعز حوالي 90 عاملة، كما أن قانون الأجور ظلم العمال في صندوق النظافة والعاملات، ولا تتجاوز إجازة المرأة أكثر من 15 يوما بعد الولادة وإذا طالت مدة إجازتها يقوم المشرفون بالميدان بفصلها واستبدال واحدة بدلاً عنها.

بينما كانت مداخلة **المحامية رغدة المقطري - ناشطة حقوقية** بأن:

قانون العمل صريح وواضح، وقد ورد في القانون ذكر حقوق وواجبات النساء في العمل بشكل عام، ولكن إذا طلبنا أنه يكون للمرأة المهمشة قانون للعمل، هنا يكون التمييز بحد ذاته، بل يجب أن يأخذن حقوقهن كنساء عاديات، وليس بلفظ مهمشات لأن التهميش للنساء كامل، والكوتا هي من أجل ألا تهمش النساء كافة، ولابد للعودة إلى لائحة العمل في الصندوق، كأي إدارة او قطاع، ومن المفترض على الموظفين والموظفات في صندوق النظافة والتحسين أن يركزوا على اللائحة، فوجود اللائحة هي لضمان الحقوق.

أما بالنسبة لعاملات النظافة فهن الأكثر تهميشاً بسبب الأمية، وعدم إعطاء عاملة النظافة إجازتها القانونية في حالة الوضع "الولادة"، وهي شهر قبل الوضع وشهر بعد الوضع، وتقليل ساعات العمل، فهذا يعد انتهاكاً وتجاوزاً للقانون، ويجب على من تتعرض لهذا الانتهاك والظلم رفع دعوى أمام اللجان التحكيمية، لكن للأسف حتى اللحظة لم يتم رفع أي دعوة من قبل أي عاملة نظافة.

أما **صباح الشرعبي - رئيسة اللجنة الوطنية للمرأة،** كان قولها:

يجب أن نسأل الصفوة العاملة مع المهمشين المتواجدين معنا اليوم، هل اجتمعتم بالنساء العاملات وعددهن 90 وتم توعيتهن بحقوقهن؟

حتى يستطعن النساء العاملات في النظافة المطالبة بحقوقهن، يجب أولاً أن يعرفن تلك الحقوق، ويجب تحديد الاحتياجات ورفعها للجهات المعنية وتشكيل لجنة متابعة.

من جهتهقال **عبدالغني عقلان - صحفي وناشط في مجال حقوق المهمشين**:

مشاكل المرأة المهمشة كثيرة وخصوصًا المرأة العاملة في قطاع النظافة، وللأسف 90 امرأة في الميدان يعملن بدون أدنى رعاية أو حقوق، وقد شهدنا أكثر من امرأة جاءها المخاض أثناء عملها في الشارع، دون إعطائها حقها القانوني في الإجازات، ويعملن جميعهن بنظام السُخرة "الأجر اليومي"، وهذا لم يتم التطرق له من قبل أو مناقشته من قبل أي جهة ونتمنى إيجاد حلول جادة من قبل الجهات المعنية.

ختام المداخلات كانت من **ارتفاع القباطي - نائب مدير عام صندوق النظافة لشؤون التحسين:**

لأجل تمكين المرأة المهمشة لابد أولاً من محو الأمية، كما أنه لا يوجد تعليم وتأهيل لهذه الفئة لكي يكن صاحبات قرار، أكثر ما تعانيه العاملة في الميدان من تهميش هو من المشرفين في الميدان واضطهادهن من قبلهم، لذا لابد أن يتم تعيين مشرفات من المتعلمات حتى يستطعن مواجهة هؤلاء المشرفين في الميدان، بالنسبة للتأمين الصحي فالعاملات والعاملين في الصندوق ليس لديهم تأمين صحي، لكن من تمت إصابته بإصابة عمل نحاول ألا نتركه ويتم معالجتها أو معالجته.

* **مجموعات العمل**

في القسم الثاني من ورشة الحوار تم تقسيم المشاركين إلى ثلاث مجموعات عمل، وتم توزيع الخبراء الثلاثة على المجموعات وإدارة النقاش من قبل الخبراء، وقد حددت كل مجموعة من مجموعات العمل مشكلة للمرأة المهمشة في مجال النظافة والتحسين، والتي ترى أن العمل على حلها مفتاحاً لتمكين وتعزيز حضور المرأة المهمشة العاملة في مجال النظافة بما يساهم في تحسين دخلها والتعريف بحقوقها التي تضمن لها سلامتها والمطالبة بها عند الاحتياج لها.

|  |  |
| --- | --- |
| **مجموعة 1** | |
| **المشكلة** | الأمية لدى المرأة العاملة في مجال النظافة والتحسين |
| **الأسباب** | * التنمر والتمييز في المدارس * العنف في المدرسة ضد الطلاب المهمشين * الجانب الاقتصادي "الفقر" * عمالة الأطفال * أمية أولياء الأمور * قلة الوعي بأهمية التعليم وعدم وجود القدوة المثلى * الشعور بالنقص |
| **الحلول** | * تبني برامج لمناصرة قضايا العنف والتنمر ضد المهمشين. * رفع الوعي الحقوقي بين أوساط المهمشين (من قبل منظمات المجتمع المدني). * العمل على برامج دمج لطلاب وطالبات من فئة المهمشين في المدارس الحكومية للقضاء على الأمية في هذه الفئة منذ الصغر. * عمل آلية من قبل السلطة المحلية ممثلة بمكتب التربية والتعليم لمواجهة أي ممارسات تمييزية أو تنمر تجاه المرأة المهمشة أو المهمشين بشكل عام أثناء التعليم. * رفع الوعي لدى أولياء الأمور بخصوص تعليم الأطفال. * مناصرة وتفعيل قانون الطفل. * استهداف العاملات في مكتب النظافة في برامج محو الأمية. |

|  |  |
| --- | --- |
| **مجموعة 2** | |
| **المشكلة** | ضعف الوعي بالحقوق لدى العاملات في مجال النظافة والتحسين |
| **الأسباب** | * انتشار الأمية * الفقر * ضعف برامج التوعية لهذه الفئة * استغلال المسؤولين لحقوق هذه الفئة بسبب غياب الوعي لديها * ممارسة التهميش داخل الفئة نفسها * النظرة التمييزية للمجتمع على أساس لون البشرة |
| **الحلول** | * تكثيف مثل هذه الورش لـ "كسر الحواجز" المفروضة على هذه الفئة والتعريف بحقوقها. * زيادة تسليط الضوء على المشكلات التي تعاني منها هذه الفئة (المرأة المهمشة). * رفع الوعي بالقانون لهذه الفئة وعرض اللوائح داخل صندوق النظافة والتحسين عبر الورش التدريبية. * رفع هذه التوصيات إلى الجهات المعنية لتبني برامج خاصة لهذه الفئة (المرأة المهمشة). * تنوع المشاركين أثناء عمل الورش التدريبية ودمج النساء المهمشات لتعم الفائدة ونقل المعلومات إلى أكبر عدد ممكن. * تشجيع الالتحاق بالتعليم وتوفير المستلزمات اللازمة لذلك وتوفير مساعدات نقدية وعينية. * عمل برامج تمكين اقتصادي لأسر المهمشين بطريقة مستدامة (تثبيت -تقاعد-وأمن وظيفي). * تبني وتكثيف الجهات لبرامج التوعية القانونية من خلال برامج توعية إذاعية في تجمعات المهمشين وتبني قضايا المهمشين عبر المؤسسات المحلية والمنظمات الدولية. * تعزيز برامج الدمج والتعايش. * تفعيل دور المساءلة المجتمعية. * عمل برامج توعوية لعرض مشكلة التهميش من قبل المهمشين أنفسهم وبرامج عرض بعنوان (اعرف حقك). |

|  |  |
| --- | --- |
| **مجموعة 3** | |
| **المشكلة** | تدني مستوي الوعي الإداري والمهني لدى عاملة النظافة. |
| **الأسباب** | * ارتفاع نسبة الأمية والجهل بين أوساط عاملات النظافة * غياب البرامج التوعوية والتثقيفية * عدم تفعيل إدارة التأهيل والتدريب * غياب مركز التوعية البيئية المرتبط بالنظافة والتحسين وعدم تفعيل دوره |
| **الحلول** | * عمل مراكز في تجمعات الفئة المهمشة الموجود فيها عاملات بالتعاون مع منظمات دولية وصندوق النظافة والتحسين ومكتب التربية والتعليم. * إيجاد برامج توعوية وتثقيفية لعاملات مهمشات في مجالات مختلفة (صحية وإدارية). * تفعيل اللوائح الداخلية لصندوق النظافة والتحسين. * ايجاد دعم من المنظمات الدولية لتمكين وتأهيل عاملات النظافة لمحو الأمية بالشراكة مع مكاتب التربية. * التشبيك مع المنظمات للحصول على دعم لتنفيذ برامج توعوية وتثقيفية في المجالات المحددة. * اعتماد ميزانية لمركز التوعية البيئية من قبل السلطة المحلية. * تطبيق السلطة المحلية للوائح الداخلية لصندوق النظافة ممثلا برئيس مجلس إدارة الصندوق (محافظ محافظة تعز). * توعية النساء العاملات في قطاع النظافة بكافة الحقوق المالية والإدارية. * الرفع بالاحتياجات للجهات ذات العلاقة في السلطات المحلية، وعمل لجنة متابعة ومراقبة لتنفيذ تلك الاحتياجات. |

**ريم تكسر الحواجز**

****

لم تشارك ريم سعيد أحمد وزميلتها ياسمين هزاع، وهن عاملات نظافة، في أي ورش تخص النساء المهمشات، ولم يتم دعوتهن سابقًا لحضور أي ورشة أو ندوات من أي نوع، وكان هذا أول حضور لهن.

كانت هذه الورشة فرصة ثمينة بالنسبة لريم لتفصح عن معاناتها أثناء عملها الميداني في مجال النظافة، وقد تحدثت أمام الخبراء والمسؤولين في صندوق النظافة والتحسين، والمشاركين من الحقوقيين والناشطين، وممثلي منظمات المجتمع المدني، وقد أنصت الحاضرين لحديثها وتفاعل معها، حيث وضحت المعاناة التي تعانيها هي وزميلاتها العاملات في قطاع النظافة.

قالت ريم التي شاركت في إحدى مجموعات العمل وكانت حاضرة للورشة منذ بدايتها: "نحن النساء العاملات في النظافة نعمل منذ الصباح الباكر، حتى وقت الظهيرة في تنظيف الشوارع بإمكانيات بسيطة، ولا تتوفر لدينا أي أدوات حماية ووقاية من الأمراض، والأمر الأكثر إزعاجًا بالنسبة لنا نحن العاملات هو التعامل بدونية واحتقار لنا من قبل أصحاب المحلات أو المارين في الشوارع، فهم يعتقدون أننا مجبرون لتنظيف أوساخهم، ولا يلتزمون برمي المخلفات والقمامة في أماكنها، بل يرمونها إلى الشارع ونحن نقوم برفعها وتنظيف الشارع".

وأضافت ريم أثناء استعراض المشاكل مع المجموعة التي شاركت معها في وضع الحلول والتوصيات: "إن الأمية منتشرة في أوساطنا نحن المهمشين وخصوصاً النساء، لعدة أسباب أهمها الفقر والتمييز ضدنا كفئة مهمشة والتنمر في المدارس سواءً من قبل إدارات المدارس أو الطلاب، كما أن أطفالنا هم أيضاً محرومون من التعليم للأسباب ذاتها".

واختتمت ريم حديثها بشكر منصة أصوات نساء يمنيات والقائمين على الورشة، متمنية أن ترى كل التوصيات والحلول التي تم التطرق لها في الورشة على هيئة مشاريع وبرامج يتم تطبيقها على أرض الواقع، وتستفيد منها هي وبقية زميلاتها العاملات في مجال النظافة.